العمل جارٍ على بذل المزيد من الجهود لتقديم أفضل الخدمات التي تليق بالشعب

عرنوس: سورية قادمة على مرحلة من الانفتاح نأمل أن تكون مقدمة لانتهاء معاناة شعبنا

الانتهاء من تنفيذ المجموعتين الأولى والثانية في محطة توليد الرستين باللاذقية

إجمالي أرباح المصارف ارتفع إلى ١٠٥,٨ مليارات ليرة في العام ٢٠٢٢

جهاز الرقابة المالية اكتشف ما يعادل ٨,٧ مليارات ليرة وهيئة الرقابة ٢١,٥ مليار

وضع «بئر الشاعر ١١٥» بالخدمة زاد إنتاج الغاز بمعدل ٧٠ ألف متر مكعب يومياً

| الوطن

قال رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس: إن «سورية قادمة على مرحلة من الانفتاح والتعاون البنّاء والمنتج، التي نأمل أن تكون مقدمة لانتهاء معاناة شعبنا خلال الفترة السابقة، من جراء العقوبات الجائرة الأحادية الجانب المفروضة عليه، وحرمانه من الاستفادة من مُقدّراته وثرواته التي يتم نهبها وسرقتها من الاحتلال الأميركي وعملائه في شرق سورية».

عرنوس وخلال العرض الذي قدمه أمس خلال الجلسة الأولى من الدورة العادية التاسعة للدور التشريعي الثالث لمجلس الشعب قال: «حالة التضامن والتعاطف مع سورية في مصابها، تدل على المكانة المرموقة التي تحتلها على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى التقدير والاحترام اللذين يكنّهما جميع من تضامن مع سورية، رغم حملات التضليل والتشويه التي شنها أعداؤنا طوال اثني عشر عاماً، إلا أن الحق لا تحجبه سحب التضليل الزائفة الزائلة».

وأكد أن العمل جار على بذل المزيد من الجهود لتقديم أفضل الخدمات التي تليق بالشعب السوري العظيم، مشيراً إلى أن العالم بأسره يشهد أحداثاً مفصلية على مختلف الصعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والمصرفية، وقد بدأت تلوح في الأفق ملامح عالم جديد يضم تحالفات واستقطابات عديدة، ونشوء مراكز قوى جديدة لن تكون سورية (التي تعاني من واقع صعب أفرزته الأحداث التي تعصف بها منذ ما يزيد على ١٢ عاماً) بمنأى عن التأثر بها وبتداعياتها.

وأضاف: «في خضم هذه الأحداث وجدت مؤسسات الدولة نفسها أمام تحد إضافي، واختبار جديد من نوع مختلف غير مسبوق، تحدٍ أمام الزمن والموارد المادية والمالية والبشرية التي أنهكتها الحرب الطويلة ضد الإرهاب وداعميه، تحدٍ لقدرتها على التصدي لتداعيات كارثة الزلزال المدمر الذي ضرب محافظات حلب واللاذقية وحماة وإدلب صبيحة السادس من شباط الماضي».

وقال رئيس مجلس الوزراء: «خلال الساعات الأولى التي تلت كارثة الزلزال ترأس الرئيس بشار الأسد اجتماعاً استثنائياً وطارئاً لمجلس الوزراء جرى خلاله تلقي توجيهاته حول خطة الاستجابة الطارئة للتعاطي مع تداعيات الزلزال، التي تمثلت بحشد وتوحيد كل الجهود لإنقاذ المواطنين وانتشال المصابين والجثامين من تحت الأنقاض، وفتح مراكز إيواء مؤقتة للمتضررين من الزلزال، وتقديم كل الخدمات والمواد الإغاثية اللازمة لهم».

وتابع عرنوس: «بدأت لجان الكشف الفنية التي تم تشكيلها في المحافظات المنكوبة بالكشف على الأبنية السكنية، والتأكد من سلامتها الإنشائية، إضافة إلى إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمتضررين سيتم الإعلان عنها بعد اعتمادها بشكل نهائي من اللجنة العليا للإغاثة».

وفي بعض البيانات عن حصيلة الأضرار والمتضررين من كارثة الزلزال حتى تاريخه بين عرنوس أن عدد المتوفين بلغ ١٤١٤ متوفى، وعدد الإصابات ٢٣٦٦ إصابة، وعدد الناجين ١٥٥٣ ناجياً تم انتشالهم من تحت الأنقاض، في حين بلغ عدد الأسر المتضررة ٢٢٤٧٦٢ أسرة، وإجمالي المتضررين ما يزيد على مليون متضرر، وعدد الأسر الموجودة في مراكز الإيواء ١٣٤٨ أسرة، أي ما يعادل ٦٧٤٠ فرداً، موزعين على ٣٢ مركز إيواء.

وبين عرنوس أن عدد المباني التي تم إجراء الكشف عليها ٢١٦٤٩٦ مبنى، منها ٩١٩٤ غير قابل للسكن ويجب هدمه وإزالته، و٦٦٨٨٩ مبنى بحاجة للتدعيم و١٤٠٣٨٦ مبنى آمناً يمكن العودة إليه.

وأوضح عرنوس أنه بالتوازي مع العمليات الإغاثية صدرت مجموعة من القرارات والصكوك التشريعية الخاصة بالتعاطي مع تداعيات الزلزال، منها المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ الذي يعد خطوة مهمة للتخفيف عن المتضررين، حيث منحهم حزمة واسعة من الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم والتكاليف المالية والاشتراكات وقيم الاستهلاك لخدمات الاتصالات والكهرباء والمياه لمدة عام، كما أتاح للمتضررين فرصة الاقتراض من المصارف العامة لمبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية، يبدأ سدادها بعد ثلاث سنوات، وعلى مدى عشر سنوات من دون فوائد أو عمولات.

كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٢٣ القاضي بإحداث الصندوق الوطني لدعم المتضررين من الزلزال، والذي سيقدم الدعم المالي للمتضررين، ويساعدهم على تجاوز الضرر الجسدي والمادي والمعنوي الذي لحق بهم، وفق معايير واضحة ومعتمدة تحقق الشفافية والعدالة.

وأشار عرنوس إلى إقرار وثيقة التوجهات الأساسية للسياسة الحكومية للتعاطي مع آثار الزلزال، والتي تهدف إلى توحيد المفاهيم والتسميات، والمستفيدين ممن تضرروا بالزلزال، واعتماد الخطة الوطنية للتعاطي مع آثار الزلزال، وحشد جهود جميع مؤسسات الدولة والمنظمات وفعاليات المجتمع الأهلي والدول التي تقدم المساعدات والجمعيات، وتنسيقها بشكل منهجي وشفاف، للتعويض على المتضررين من الزلزال، وإعادة تأهيل المناطق المنكوبة.

وحيا عرنوس أبناء الشعب السوري بكل مكوناته على الحالة التكافلية والتضامنية التي أظهرها منذ اللحظات الأولى التي تلت كارثة الزلزال، حيث تداعى الجميع في كل المحافظات لتقديم المساندة والدعم لمتضرري الزلزال مالياً أو مادياً من خلال العمل التطوعي، معرباً عن الشكر والامتنان لجميع الدول الشقيقة والصديقة التي بادرت بمد يد العون والإغاثة للشعب السوري المصاب جراء كارثة الزلزال. وأضاف: «تابعنا جميعاً الزيارات الخارجية المهمة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى بعض الدول الشقيقة والصديقة في ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجوهرية التي تبشر بعالم أكثر اتزاناً، وأكثر عدالة، وأكثر تحرراً من التبعية الاقتصادية والسياسية، عالم متعدد الأقطاب تحكمه الأخلاق والاحترام المتبادل لحقوق الشعوب بتقرير مصيرها وإدارة مقدراتها، لافتاً إلى أن الانفتاح الدولي الذي شهدناه ومازلنا نشهده يشكل مؤشراً على أن سورية قادمة على مرحلة من التعاون البناء والمنتج التي نأمل بأن تكون مقدمة لانتهاء معاناة شعبنا خلال الفترة السابقة جراء العقوبات الجائرة أحادية الجانب المفروضة عليه وحرمانه من مقدراته وثرواته».

مؤشرات اقتصادية

واستعرض المهندس عرنوس أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والخدمي التي تحققت خلال الربع الأول من العام الجاري، بفضل التعاون فيما بين جميع مؤسسات الدولة السورية، ففي مجال التعليم العالي والتربية بين أنه تم رصد اعتماد في وزارة التعليم العالي قدره ٥٠٥,٥ مليارات ل.س، موزعة على القطاعين: (الصحي: ٢٥٥,٥ مليار ل.س، والتعليمي: ٢٥٠ مليار ل.س)، وإجراء ١٣ ألف صورة طبقي محوري، و٩ آلاف جلسة غسيل كلية، و١٢ ألف جلسة معالجة كيميائية، و٤٠ عملية زرع كلية، وتستمر وزارة التربية بتوفير متطلبات العملية التربوية والتعليمية وإعادة تأهيل المدارس المتضررة، حيث تمت إعادة تأهيل وصيانة ١٤٠ مدرسة بقيمة إجمالية تجاوزت ١٦ مليار ليرة.

وفي المجال الصحي، أوضح أن إجمالي عدد الخدمات الصحية المقدمة في المراكز الصحية بلغ ٦,٥/ ملايين خدمة، وفي المشافي نحو ٦ ملايين خدمة، تضمنت ٥٥ ألف عمل جراحي، منها ٣٦٤ عملية جراحة قلب، و٢٩ عملية زراعة كلية.

القطاع الاقتصادي

لفت عرنوس إلى إقرار الخطة الزراعية بوقت مبكر، بهدف تمكين الفلاحين من الحصول على مستلزمات الإنتاج، وقد بلغ حجم القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني أكثر من ٤٢ مليار ليرة سورية، إضافة إلى الحرص على زيادة إنتاج القمح، من خلال السماح بتجاوز المساحات المخططة من القمح على حساب المحاصيل الأخرى عدا القطن، كما تم دعم أسعار بيع الأسمدة للفلاحين من صندوق دعم الإنتاج الزراعي بأكثر من ٢٢ مليار ليرة سورية، لافتاً إلى أن كميات المحروقات الموزعة من بداية الموسم الزراعي، ولغاية نهاية الربع الأول بلغت ٣٠,٧ مليون ليتر، منها ٢٤,٣ مليون ليتر لمحصول القمح.

وأشار عرنوس إلى تحديد سعر القمح للموسم الحالي بـ٢٥٠٠ ليرة سورية لكل ١ كغ متضمناً تكاليف الإنتاج مع هامش الربح، ويضاف إليها مبلغ قدره ٣٠٠ ليرة لكل ١ كغ كحوافز تشجيعية لزراعة وتسليم القمح، حيث يصبح السعر الإجمالي ٢٨٠٠ ليرة لكل ١ كغ، وتم اعتماد هذا السعر بالتنسيق مع اتحادي الفلاحين وغرف الزراعة، وحصر قائمة تكاليف الإنتاج بكل دقة وشفافية، كما تم تحديد هامش ربح مجزٍ مع حوافز تضمن استدامة الإنتاج الزراعي وتثبيت الفلاحين في أرضهم.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن كميات الأقطان المستلمة بلغت ١٤٣٧٣ طناً، كما تم شراء كمية ٤٣٥٢ طن تبغ من المزارعين لغاية ٢٠٢٣/٣/٣١، بقيمة ٢٣,٤ مليار ليرة سورية، وبلغ عدد المقاسم الصناعية والحرفية المخصصة في المدن الصناعية خلال الربع الأول من العام الحالي ٦٠ مقسماً، ليصل العدد المخصص الإجمالي في المدن الصناعية الثلاث إلى ١٩٣٤٩ مقسماً.

قطاع التجارة الداخلية

ولفت عرنوس إلى استيراد كمية ٧٠٠ ألف طن من مادة القمح الطري خلال الربع الأول من هذا العام لتأمين الدقيق التمويني للأفران، وتمت إعادة تأهيل وتركيب ٢٣ خط إنتاج جديداً للخبز في كل المحافظات.

الاقتصاد والتجارة الخارجية

وأكد عرنوس حرص الحكومة على استمرار عمل القطاعين الصناعي والزراعي وتأمين الاحتياجات الدوائية للمواطنين، إضافة إلى بعض المواد التجارية الضرورية، حيث بلغت قيمة الصادرات للربع الأول من العام الحالي ١٦٥ مليون يورو، وبلغت قيمة المستوردات ٧٧١ مليون يورو، كما بلغت قيمة مستوردات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية خلال الربع الأول من العام الحالي ١٢٤ مليار ليرة سورية، وذلك لقاء استيراد المستحضرات النوعية من الأدوية السرطانية والهرمونية والقلبية والإنتان والأدوية العصبية والهضمية وغيرها، والتي لا يستوردها القطاع الخاص.

وتأمين نسبة مهمة من اللقاحات البيطرية لزوم الثروة الحيوانية.

مصارف وتأمين

وأشار عرنوس إلى أن إجمالي أرباح المصارف ارتفع من ٥٥,٨ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ إلى ١٠٥,٨ مليارات ليرة في العام ٢٠٢٢ بنسبة نمو قاربت ٨٩ بالمئة، وأضحت جميع المصارف العامة رابحة، كما تم رفع رصيد بطاقة التأمين الصحي للإجراءات داخل المشفى الخاص (عمليات جراحية...) من ٢ مليون إلى ٢,٥ مليون، وداخل المشفى العسكري والحكومي من ٢,٥ إلى ٥ ملايين، والبدائل من ٨٠٠ ألف إلى (مليون) في المشافي الخاصة، ومن ٨٠٠ ألف إلى (مليون ونصف المليون) في المشافي العسكرية والحكومية، كما تم إلغاء نسبة تحميل المريض من فواتير الإجراءات في المشافي العسكرية والحكومية، سواء كانت عمليات جراحية أم معاينات طبية أو تحاليل مخبرية أو أشعة.

إجراءات مالية ونقدية

وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة مالياً ونقدياً لتحسين الرواتب والتعويضات، فقد لفت رئيس مجلس الوزراء إلى صدور صكوك تشريعية تتضمن تعديل رواتب رؤساء الجامعات، وصرف منحة بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة سورية للعاملين والمتقاعدين، حيث بلغ العبء المالي الناجم عن ذلك ٣٦٨ مليار ليرة، استفاد منها ٢٤٥٣٩١١ عاملاً ومتقاعداً.

ولفت عرنوس إلى أن إجمالي عدد القادمين إلى سورية ٣٩٥ ألف قادم، وتقدر إيرادات الفنادق العائدة لوزارة السياحة خلال الربع الأول بما يقرب من ١٥ مليار ليرة.

وفي مجال النقل، بين عرنوس أنه تم تنفيذ أعمال صيانة للشبكة الطرقية المركزية بطول ١٢٤٣٧ كم، موزعة على مختلف المحافظات، ورصد اعتماد ٣ مليارات ليرة لإصلاح ١٠٠ باص متوقف وتم خلال الربع الأول إصلاح ٦٣ باصاً منها، ووضعها بالخدمة.

وفي قطاع الاتصالات والتقانة، أوضح عرنوس أن عدد المعاملات الإلكترونية الصادرة عن مركز خدمة المواطن الإلكتروني بلغ ٥٩٧ ألف معاملة متضمنة جواز السفر، كما بلغ عدد المطالبات المالية التي سددت من خلال منظومة الدفع الإلكتروني نحو ١٨ مليون فاتورة، بقيمة إجمالية تجاوزت ٤٧٦,٩ مليار ليرة.

السكن البديل

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى الإعلان عن تخصيص ٥٢٢ مسكناً للمكتتبين على مشروع السكن البديل في محافظة دمشق ضمن المنطقة التنظيمية الثانية (الياسيليا سيتي)، كما تم تخصيص ١٤٨٢ مسكناً للمكتتبين على مشروع السكن العمالي، وتم خلال الربع الأول من العام الحالي تسليم ٥٢٩ مسكناً في مختلف المحافظات، إضافة إلى تأمين مساكن للمتضررين من الزلزال، والبدء بإنشاء ٤٤٠ مسكناً في محافظة حلب، و٣٠٠ مسكن في محافظة اللاذقية، إضافة إلى تجهيز ١٨٣ وحدة سكنية مسبقة الصنع.

الطاقة والموارد

واستعرض عرنوس أهم المؤشرات والنتائج المحققة على صعيد الطاقة والموارد، مشيراً إلى الانتهاء من تنفيذ المجموعتين الأولى والثانية في محطة توليد الرستين باللاذقية، باستطاعة ١٨٦ ميغاواط لكل مجموعة، ومن المتوقع وضعهما بالخدمة تباعاً خلال الشهر الحالي والشهر القادم، كما تم توقيع عقد التشاركية لاستثمار مجموعات الشركة العامة لتوليد دير علي، وحالياً تتم عملية إعادة التأهيل والصيانة العامة للبلوك الأول «دير علي١» باستطاعة ٧٥٠ ميغاواط، ويتوقع تشغيلها ووضعها بالخدمة نهاية شهر أيار الحالي، إضافة إلى إنجاز تأهيل العنفة الغازية وتحويلها للعمل على الغاز بدلاً من المازوت في الشركة العامة لتوليد بانياس باستطاعة ٣٠ ميغاواط.

وبين عرنوس أنه تم وضع (بئر الشاعر ١١٥) بالخدمة، ما أدى إلى زيادة إنتاج الغاز بمعدل ٧٠ ألف متر مكعب يومياً، كما تم إصلاح بئري غاز في أبو رباح لزيادة الإنتاج بمعدل ٢٢٠ ألف متر مكعب يومياً، وتم الانتهاء من تطبيق خدمة نظام التتبع والتعقب (جي بي إس) لآليات النقل الجماعي على كل الخطوط الداخلية في جميع المحافظات.

ولفت عرنوس إلى إنفاق مبلغ ٨٠ مليار ليرة لغاية ٢٠٢٣/٤/٢٥ على مشاريع مياه الشرب، وبلغت قيمة الإنفاق على مشاريع مؤسسة استصلاح الأراضي خلال عام ٢٠٢٣ بحدود ٣ مليارات ليرة، ويتم استكمال مشاريع الصرف الصحي المباشر بها، مبيناً أن وزارة الثقافة أنفقت ٣٥٩ مليون ليرة على أعمال الترميم والصيانة للمواقع الأثرية، كما تم افتتاح قصر العدل الجديد بمدينة صلخد بالسويداء، وتجهيز مراكز إصدار إلكتروني للوكالات في عدليات حمص وحماة وحلب.

إنجازات رقابية

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن عدد التقارير التحقيقية المنجزة من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية خلال الربع الأول بلغ ٨٠ تقريراً، تضمنت اكتشاف ما يعادل ٨,٧ مليارات ليرة، كما بلغ إجمالي المبالغ المكتشفة لدى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش ٢١,٥ مليار ليرة خلال الفترة ذاتها.

تعاون دولي

وفي ملف التعاون الدولي، أوضح عرنوس أن الحكومة تتابع بمزيد من الانفتاح والرعاية ملفات التعاون الدولي مع الدول الشقيقة والصديقة، حيث تم استئناف عقد عدد غير قليل من اجتماعات اللجان الحكومية المشتركة، بغية تفعيل صيغ تعاون موقعة مسبقاً أو توقيع اتفاقيات وصكوك تعاون جديدة تتناسب مع الواقع الحالي، بهدف إعادة تشبيك الاقتصاد الوطني مع الاقتصادات الإقليمية والدولية الصديقة على النحو الذي يسهم بتحقيق المزيد من الاستقرار وفرص النمو.

رمضان لـ «الوطن»: سرافيس وباصات تعمل لنصف الخط وتحصل على الأجرة كاملة

جديد محافظة دمشق.. تفعيل ميزة بداية الخط ونهايته لجميع السرافيس والباصات على منظومة «GPS»

| فادي بك الشريف

ترأس محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي اجتماعاً في إطار متابعة عمل منظومة التتبع الإلكتروني لوسائط النقل العامة تقرر خلاله تفعيل ميزة بداية الخط ونهايته على منظومة التتبع وفقاً لمسارات خطوطها وذلك لجميع وسائط النقل التي تتزود بالمحروقات من مدينة دمشق من أجل تخديم كامل الخط.

كما تقرر وجوب تفعيل مسارات وسائط نقل الموظفين (المبيت) إضافة لمسار خطها الأساسي لضبط عملها ضمن منظومة التتبع الإلكتروني.

هذا وتم التأكيد على تكثيف الرقابة التموينية على محطات الوقود وتنظيم الضبوط بحق المخالفين ومتابعة أي شكوى ترد من المواطنين والعمل على معالجتها.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة دمشق قيس رمضان أن الغاية من الإجراءات المتخذة وخاصة تفعيل الميزة الجديدة هو ضمان عمل جميع السرافيس والباصات على خطوطها كاملة (ذهاباً وإياباً)، على أن يتم البدء بتفعيل الميزة اعتباراً من اليوم.

وأضاف رمضان: لاحظنا عمل عدد من وسائل النقل ضمن مناطق معينة وتحصل على الأجرة الرسمية المحددة من دون أن تخدم المواطنين للخط كاملاً، وعلى سبيل المثال هناك سرافيس بجرمانا ومشروع دمر تعمل ضمن هاتين المنطقتين فقط، وبالتالي تعمل بمسار نصف الخط وتحصل على الأجرة كاملة.

ونوه عضو المكتب التنفيذي بأن الآلية الجديدة تجبر جميع السائقين على الالتزام بتخديم الخط كاملاً كي يحصل على المازوت، ولضمان تخديم الخطوط بأوقات مختلفة

وفي السياق، بيّن عضو المكتب التنفيذي في المحافظة عن تمييز نقل الموظفين عبر رسم مسارات جديدة وفق العقود التي ترسلها مؤسسات الدولة، ليصار إلى تزودهم بالمازوت بموجب العقد المبرم، وسط وجود باصات مبيت بالإضافة إلى خطوط عادية، ويصبح بالإمكان الحصول على المازوت بالنسبة لتخديم الخط بالإضافة إلى كمية محددة من المحروقات لتخديم الموظفين وفق مسار عمل يحدد له.

وقال رمضان: يصل عدد آليات نقل الموظفين «المبيت» ممن ينطبق عليهم هذا الأمر إلى ألفي مركبة، من ضمنهم باصات نقل «المدارس والجامعات»، علماً أن عدد السرافيس والباصات ومختلف الآليات ممن رُكّب لهم نظام التتبع الإلكتروني ٩ آلاف وسيلة.

وأكد عضو المكتب التنفيذي أن توجيهات المحافظ بالتزام الباصات بالآليات المتخذة، وتتبع المخالفات فيما يتعلق بالـ«جي بي اس».

حضر الاجتماع المدير العام للشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) أحمد الشماط وعضوا المكتب التنفيذي المحامي قيس رمضان وعمار غانم والمديرون المعنيون.

على نحو متصل، واستكمالاً لتركيب أجهزة التتبع الإلكتروني لوسائل النقل والآليات لضبط توزيع المحروقات دعت محافظة دمشق أصحاب سيارات الأجرة «التكاسي» والآليات السياحية الأخرى إلى الاشتراك بخدمة منظومة التتبع الإلكتروني قبل نهاية شهر حزيران المقبل.

ويسدد رسم تركيب جهاز التتبع الإلكتروني مع رسم الاشتراك له لدى أي فرع من فروع المصرف التجاري في محافظة دمشق.

كما تقدم الطلبات لدى مديرية هندسة المرور والنقل في مجمع الخدمات بكفرسوسة مرفقةً بإشعارات تسديد ثمن الجهاز مع رسم الاشتراك، وصورة عن رخصة سير المركبة «الميكانيك» على الوجهين، وصورة عن الهوية الشخصية لمالك المركبة مع رقم الموبايل.

وبينت المحافظة أنه سيتم إيقاف التزود بالمحروقات للآليات والمعدات التي يتأخر أصحابها عن الاشتراك بعد التاريخ المذكور.